

## طالبوا لحدود باستقبالهم وهددوا باللجوء الى الهيئات الدولية

### أهالي المعتقلين في السجون السورية: نرفض تحميلنا مسؤولية إثبات وجود أبنائنا

النهار ٢٢/٦/٢٠١١

بعد نحو ستة أشهر على تأليف "هيئة تلقي شكاوى أهالي المخطوفين"، وبعد ثلاثة أشهر على بدء مهمتها عملياً لجهة الاستماع الى شهادات أهالي المفقودين والمعتقلين في السجون السورية، من دون وجود اي معلومات او معطيات عن اعمال استقصاء من المفترض ان تجريها، يبدو ان حس الأهالي قد صدق، بل خبرتهم مع الدولة ولجانها المتكررة التي تهدف الى طمس هذه القضية الانسانية المؤلمة، اذ ان النتائج الاولية الملموسة لا تبشر بالخير.

فبعد استماع شكلي الى نحو مئتين من مقدمي الطلبات من أصل ٧٠٠ عقدت "لجنة اهالي اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية" و"هيئة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد" مؤتمراً صحافياً امس في فندق الكسندر في الاشرافية أعربت فيه عن رفضها القاطع "لمنطق قيام الاهالي باثبات وجود أحبائهم أحياء، عوضاً عن قيام اللجنة بواجبها لجهة اعطاء الاهالي الخبر اليقين عن مصير مفقودهم". وأكدنا استعدادهما للجوء مستقبلاً الى الهيئات والمحاكم الدولية، ومنها محكمة بلجيكا، للحصول على الحقوق.

البرلمان الاوروبي

البداية كانت مع ناتالي ليشع ممثلة "لجنة اهالي اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية" فأكدت ان اللجنة "قامت بكل ما في استطاعتها في سبيل كشف مصير أحبائنا المعتقلين والمخفيين قسراً على يد القوات السورية في لبنان. وكانت تسعى دائماً لحض الدولة من منطلق انساني بحت على انهاء هذا الملف العالق بين الدولتين اللبنانية والسورية. هنا نود تأكيد الطابع الانساني لتحركنا، ولن نهتم بكل ما يشاع من هنا وهناك ان التحرك ينطوي على غايات سياسية فكل ما يهمنا هو معرفة حقيقة المصير مهما كان هذا المصير".

وقالت ان "حكومة الرئيس رفيق الحريري شكلت لجنة برئاسة الوزير فؤاد السعد مهمتها الاستماع الى شكاوى أهالي المفقودين وكنا قد اعترضنا في حينه على هذه اللجنة بناء على تجربتنا السابقة مع لجنة العميد ابو اسماعيل التي شكلتها حكومة الرئيس الحص والتي ضمت في حينه مسؤولين أمنيين فقط. لكن التزاماً منها ضرورة التعاون مع الدولة في هذا المجال، قامت لجنة الاهل بالطلب من الاهالي التقدم بطلبات الى اللجنة الحكومية الجديدة مع ارفاقها باستعدادهم لمواجهتها بالمعلومات عند الضرورة. وما حصل انه بعد الاستماع لأكثر من مئتي مقدم طلب حتى الآن، اصبح واضحاً ان المطلوب من الاهل هو ان يقوموا هم باثبات وجود أحبائهم أحياء وتقديمها للجنة الحكومية، بدل ان تقوم هي بواجبها وتعطي الاهالي الخبر اليقين عن المصير. هذا منطق مرفوض تماماً جملة وتفصيلاً، فاذا كان الاهل يملكون القدرة او الصلاحية لكشف الحقيقة فما الحاجة لهذه اللجنة وليقم كل بمجهوده الخاص".

وتساءلت: "يتحدثون في هذه الايام عن فتح كل الملفات فلماذا يستبعد دائماً هذا الملف تحديداً؟ ولماذا يرفض جميع المسؤولين البحث في جدية القضية وأحقيتها معنا؟ لماذا لا يقوم رئيس الجمهورية العماد اميل لحود باستقبالنا وهو الذي قال ان ابواب قصر بعبدا مفتوحة للجميع؟ اننا نناشد وفي نداء هو الاخير، الدولة اللبنانية تحمل مسؤولياتها حيال مواطنين لبنانيين، والتحرك الجدي والشفاف لكشف مصير أبنائنا والا فاننا سنجد أنفسنا مجبرين على اللجوء الى الهيئات الدولية مثل البرلمان الاوروبي والامم المتحدة وغيرها لمساعدتنا، ليس بالاعتراف فقط، وهو أمر حاصل، بل بالتحرك الفاعل من اجلى ايجاد حل لقضيتنا العادلة والانسانية. هذه المناشدة لا تحمل تهديداً بل هي صرخة نطلقها للتعبير عن سخطنا على ما يجري و فراغ صبرنا من المعالجات غير الجدية والعقيمة. نحن طلاب حق ونسعى وراءه".

## استخفاف وطني

تلاها رئيس هيئة "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد" غازي عاد فأكد ان "اعتقال مواطنين لبنانيين ونقلهم خارج بلادهم وتحديدًا الى المعتقلات السورية مسألة مطروحة ومثارة على كل المستويات الدولية، ما عدا على الصعيد الوطني إذ ترفض الدولة اللبنانية التعاطي مع هذه القضية الانسانية بجدية وشفافية. والدليل على اسلوب الاستخفاف وعدم الجدية هو ما حصل العام المنصرم مع لجنة العميد ابو اسماعيل، وما يجري اليوم مع اللجنة الحكومية برئاسة الوزير فؤاد السعد (...)."

واستشهد بما كتبه الرئيس سليم الحص في كتابه "للحقيقة والتاريخ": "(...) اما الواقعة الثانية، فتتعلق بالموقوفين اللبنانيين لدى السلطات السورية. كنت قد شكلت لجنة تحقيق في مصير المخطوفين والمفقودين اللبنانيين خلال الحرب اللبنانية. وعندما وردني تقرير اللجنة الاولي وفيه ان هناك ١٦٨ موقوفًا لبنانيا في سوريا بحسب افادة ذويهم، اوفدت قائداً سرية الحرس الحكومي الرائد فارس فارس لعرض هذا الامر مع رئيس مكتب المخابرات السورية في بيروت رستم غزالة، للنظر في ما ينبغي عمله للافراج عن هؤلاء فكان الجواب ان ليس في سوريا اي موقوف لبناني (...). هكذا وبكل بساطة وبكل خفة حصل الاهداء على الجواب الشافي عبر سؤال وجواب، وكلنا يتذكر كيف تم الافراج عن بعض المعتقلين في شكل سري بعد شهر من صدور التقرير مثل سمير الحسن، فيصل الاسود، هاني شرف الدين، مصطفى الطفيلي، الشيخ هاشم منقارة، علي بداح وعلي ابو القطع ثم علنا بعد خمسة اشهر على التقرير إذ تم تحويل ٤٦ لبنانيا الى لبنان، واعترفت الدولة بوجود ٩٥ لبنانيا ما زالوا قيد التوقيف في سوريا".

وقال ان "اللجنة المكلفة حديثًا الاستماع الى شكاوى اهالي المفقودين تطلب من الاهداء اثبات وجود أبنائهم أحياء لكي تأخذ في الاعتبار ما يتقدمون به. وهذا شرط تعجيزي وغير مقبول وبخالف تماما المادة ١٢ من الاعلان العالمي لحماية كل الاشخاص من الاخفاء القسري التي تنص على الآتي: "(...) حيثما يكون هناك أرضية منطقية لنصدق ان عملية اخفاء قسري قد ارتكبت، على الدولة ان تقوم فوراً بتحويل هذه المسألة للسلطة المختصة كي تقوم بالتحقيق حتى لو لم يكن هناك شكوى رسمية (...). في وضعنا الراهن نرى ان هناك أهلاً تقدموا بشكوى وبدل ان تباشر الدولة التحقيق الجدي تقوم بالطلب من الاهداء اثبات وجود أبنائهم أحياء. هذا الاسلوب في التعاطي مع مسألة بهذا الحجم الانساني مرفوض في دولة تدعي احترام الدستور والقوانين المحلية والعالمية.

هنا تجدر الإشارة الى انه بعد قيام اللجنة بالاستماع الى افادات اكثر من ٢٠٠ طلب من اصل ٧٠٢ قدمت اليها، تبين لنا ان بعض اعضاء اللجنة يقوم بعمله داخلها انطلاقاً من مواقف كان قد اعلنها قبل تعيينه فيها وهو ان الملف قد أقفل ولا فائدة من البحث فيه. وهذا يوضح الشروط التعجيزية وعدم تحرك اللجنة على الارض للتحقيق.

في هذا المجال نذكر بتصريح كان قد ادلى به سابقاً مدعي عام التمييز القاضي عدنان عضوم قال فيه ان الابوين البير شرفان وسليمان ابو خليل قتلوا ودفنا في مقبرة جماعية في منطقة اللوزة، وقد طالبنا اللجنة بالتحرك الفوري لكشف المقبرة الجماعية وتبيان حقيقة هذا الامر وحقيقة ما جرى للأبوين الانطونيين. كما طالبنا بكشف مقبرة جماعية في منطقة دير القلعة - بيت مري حيث أفاد شهود حصول مجزرة هناك وعمليات اخفاء قسري لمذنبين وعسكريين في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠. أخيراً بالنسبة الى ما ذكرته لجنة الاهداء من اضطرارها اللجوء الى الهيئات الدولية فاننا نذكر بالحقائق الآتية:

- اتبنتى الاتحاد الاوروبي قراراً في ١٢ آذار ١٩٩٨ بطلب من الدول الاعضاء في الاتحاد ادراج موضوع المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية في جدول مباحثات الشركة الاوروبية - المتوسطية مع حكومتنا لبنان وسوريا. ويشكل موضوع احترام حقوق الانسان وأهميته في بناء علاقات متوسطة البند الثاني من اعلان برشلونة للشركة الاوروبية - المتوسطية.

٢- اصدرت لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة في ٦ نيسان ٢٠٠١ النتيجة النهائية لمداولاتها مع الوفد السوري الرسمي الى اجتماعات هذه اللجنة. وقد تم سؤال الوفد السوري عن القاعدة القانونية التي استندت اليها القوات السورية للقيام باعتقال لبنانيين ونقلهم الى السجون السورية، وهذا ما ذكرته الفقرة العاشرة من النتيجة النهائية: "(...) أبدت اللجنة قلقها العميق ازاء الادعاءات حول اعدامات وحالات اختفاء من دون أحكام قضائية، الامر الذي فشل الوفد السوري في اعطاء تفسيرات ومعلومات دقيقة وكافية حوله. هذه الادعاءات تشمل اختفاء العديد من المواطنين السوريين ومواطنين لبنانيين اوقفوا في لبنان من القوات السورية ثم نقلوا الى سوريا. ان اللجنة تحض سوريا على تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الاختفاءات المذكورة وعلى هذه اللجنة نشر نتائج تحقيقاتها خلال مدة زمنية مناسبة. وعلى سوريا ضمان تطبيق خلاصاتها، بما فيها، حيث يمكن، اصدار أحكام بحق أفراد قوى الأمن الذين تحدد نتائج هذا التحقيق مسؤوليتهم عن هذه الممارسات..." اما المهلة الزمنية المناسبة فقد حددتها الفقرة ٢٩ النهائية بسنة واحدة فقط".

وردا على اسئلة الصحافيين أكد عاد ان "الاهالي سيلجأون الى الهيئات والمحاكم الدولية لعرض قضيتهم، ومنها محكمة بلجيكا التي تنظر راهنا في الدعوى المقامة ضد اربيل شارون